

المهذب

[460] لورثته خاصة، وليس للقاتل منها شيء، فإن لم يكن له وارث إلا الأب القاتل وحده، كانت الدية عليه لبیت المال. وإذا قتل الانسان عمدا ولم يكن له ولي، كان الإمام (عليه السلام) ولي دمه. إن أراد أقاد القاتل بالمقتول، وإن أراد أخذ منه الدية، فجعلها في بیت المال، وليس له العفو عنه على حال، لأن ديته لبیت المال كما أن ديته عليه (1) فإذا قتل خطأ أو شبيه العمد، ولم يكن له أحد، كان للإمام (عليه السلام) أخذ ديته، وليس له غير ذلك. وإذا أعفى ولي الدم عن الدم، لم يكن له المطالبة بعد ذلك به. فإن قتل القاتل بعد ذلك كان طالما، وكذلك إن قبل الدية ثم قتله بعد ذلك عمدا كان طالما له ووجب القود عليه. وإذا تكافأت دماء اثنين واستوت حرمتهم، جاز قتل أحدهما بالآخر، فيقتل الحر بالحر، والحررة بالحررة، والحر بالحر، والحر بالحررة إذا ردوا فاضل الدية. ويقتل العبد بالعبد، والأمة بالأمة، والأمة بالعبد، والعبد بالأمة (2)، والنصراني باليهودي، واليهودي بالنصراني، والمجوسي بالنصراني واليهودي، والنصراني أو اليهودي بالمجوسي. والشرك كله ملة واحدة. (1) _____ يعني لو كان جنى في حياته ولم يكن له عاقلة ولا مال كان ما وجب عليه من الدية على بیت المال كما مر وقد ورد ذلك في النص تعليلا لعدم جواز العفو المذكور والظاهر أن المراد بالإمام هنا وفي سائر أبواب الحدود ونحوها المذكور في النصوص وكلمات الفقهاء ليس هو الإمام المعصوم من أوصياء الرسول (عليهم الصلاة والسلام) بل السلطان الوالي لأمور المسلمين المسمى بالحكومة في العرف الحاضر وإن كانوا متغلبين وهذا ظاهر من النصوص الواردة في بيان الوظيفة لهم في هذه الأمور كما ذكرناه في كتاب إحياء الموات وإلا لم يكن لذكر الخلاف هنا عن ابن إدريس وغيره في أمثاله وجه (2) ظاهره عدم وجوب رد فاضل القيمة كما عن غيره وفيه خلاف
